تعثر تنفيذ البند الثاني هل ينسف اتفاق الرياض؟

كيف يخرق «إعلام الإخوان الاتفاق؟

مراقبون يحذرون من خروقات الشرعية ويدعون التحالف للضغط

الامناء قسم التقارير:

دخل تعثر تنفيذ البند الثاني من اتفاق الرياض يومه الـ (11)، عقب عودة رئيس الوزراء د.معين عبد الملك برفقة عدد من أعضاء الحكومة إلى العاصمة الجنوبية عدن، الأسبوع قبل الماضي، متأخرا أسبوعا كاملا عن الموعد الذي حددته الآلية المزمنة للاتفاق، التي باتت حالة المراوغة والمماطلة في تنفيذ بنوده تهدد بنسفه.

ونصت الفقرة الثانية من الاتفاق على إصدار الرئيس هادي، يوم 20 نوفمبر المنصرم، قرارًا بتعيين محافظٍ لعدن ومدير لأمن المحافظة، بناءً على معايير الكفاءة والنزاهة وبالتشاور، وكذا "عودة جميع القوات التي تحركت من مواقعها ومعسكراتها الأساسية نحو تلك المحافظات، منذ بداية أغسطس، إلى مواقعها بكامل أفرادها وأسلحتها، وتحل محلها قوات الأمن التابعة للسلطة المحلية في كل محافظة»، و»تجميع ونقل الأسلحة المتوسطة والثقيلة بأنواعها المختلفة من جميع القوات العسكرية والأمنية في عدن إلى معسكرات داخل عدن تحددها وتشرف عليها قيادة تحالف دعم الشرعية، ولا يسمح بخروج هذه الأسلحة إلا بموجب خطط معتمدة وتحت إشراف مباشر من قيادة التحالف".

نبرة تصعيدية

وكان الرئيس عبدربه منصور هادي، دعا ميليشيا الحوثي وكل من يظن أن السلاح يمكن أن يكون حلا، إلى "التعامل بمسئولية وجديّة مع الاتفاقات وتحكيم العقل والمنطق وتغليب مصلحة الشعب اليمني"، وهو ما اعتبره مراقبون نبرة تصعيدية تتزامن مع تعثر تنفيذ بقية بنود الاتفاق.

وقال الرئيس هادي في خطاب بمناسبة 30 من نوفمبر: "طريقنا ليس مفروشا بالورود، وبناء الدولة ومواجهة المخاطر ليست مهمة سهلة"، مؤكدا على العمل بكل صدق وجدية لتحويل اتفاق الرياض إلى واقع حقيقي على الأرض.

واستطرد بالقول: "لقد وجهنا كافة قطاعات الدولة لتنفيذه كلا فيما يخصه، وسنعمل على تذليل كافة الصعوبات التي تعترض إحلال الاستقرار، وسنمضي بكل عزم من أجل الوصول إلى دولة واحدة وحكومة قوية تكون أولوياتها خدمة المواطنين والتخفيف عنهم».

وأضاف: «نحن ندرك حجم المعاناة التي يعانيها شعبنا شمالا وجنوبا، وندرك أن الشعب يحتاج إلى دولة توفر له الأمن والخدمات بعيداً عن الشعارات والكلام الذي لا يشبع جائعاً ولا يشفي مريضا ولا يؤمّن خائفاً ولا يقضي حاجة محتاج".

الشرعية تحاول تعديل بنود الاتفاق

وبحسب مصادر مطلعة على آليات عمل ولجان تطبيق اتفاق الرياض، فإن الشرعية أصبحت عاجزة عن التعاطي مع الاتفاق، وتحاول وضع العراقيل باستمرار، ووصل بها الأمر لطلب تعديل فقرات في الاتفاق كي تقوم بإفشاله.

وتأتي هذه الخطوة عقب الضجة التي أحدثها عودة قائد لواء النقل الرئاسي العميد أمجد خالد، ضمن مسئولي الشرعية، إلى العاصمة عدن، لتنفيذ الملحق العسكري لاتفاق الرياض، وهو ما علّق عليه نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي الشيخ هاني بن بريك قائلا: "سيتم حل أي إشكال مع التحالف يؤدي لوضع عراقيل لتنفيذ اتفاق الرياض، قطعنا العزم أننا سنفوّت أي فرصة من شأنها خدمة المتربصين باتفاق الرياض".

تصريحات مستفزة

وأطلق الوزيران في الحكومة الشرعية (أحمد الميسري وصالح الجبواني) المشمولان ضمن قائمة التغييرات المرتقبة خلال الأيام المقبلة، تصريحات هاجمت الانتقالي الجنوبي والتحالف العربي، فيما لم تتخذ الرئاسة أي إجراء تجاه التصريحات التي وصفتها قيادات في الانتقالي بالمستفزة والهادفة لإجهاض الاتفاق.

من جانبه نائب رئيس الوزراء سالم الخنبشي الموقّع من طرف الشرعية على اتفاق الرياض، صرح عقب عودته ضمن وفد الحكومة إلى عدن أن الحكومة ستتولى مهمة الإشراف على تنفيذ اتفاق الرياض، تلاه خروج رئيس الوزراء العائد من المنفى ذاته بتصريحات مستفزة من خلال تأكيده التزام الأطراف بالمرجعيات الثلاث، وهي التي لم يؤكد اتفاق الرياض عليها.

خروقات أمنية وعسكرية

ويتزايد تصعيد الشرعية العسكري في شبوة، حيث تدفع مليشيا حزب الإصلاح هناك يوميا بقوات عسكرية تستدعيها من مأرب وجماعات إرهابية كان آخرها مطلع الأسبوع الجاري؛ حيث وصلت قوات عسكرية ضخمة من مأرب إلى عتق.

وأمنيا تواصل الشرعية الدفع بخلاياها الإرهابية في عدن وبعض المحافظات لزعزعة الأمن والاستقرار، حيث حاولت خلال الأسبوع الماضي خلايا عدة خلق الفوضى ونشر الإرهاب وإشعال اشتباكات مسلحة في دار سعد والشيخ عثمان بعدن. وبنفس الطريقة حاولت تلك الخلايا افتعال الفوضى في أبين ومودية ولودر.

بدوره، باشر قائد قوات التحالف الجديد في عدن العميد السعودي/ مجاهد العتيبي، مهامه خلفًا للقائد السابق الإماراتي بعقد لقاءين منفصلين في العاصمة عدن، مع كل من رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالمَلك، ورئيس المجلس الانتقالي اللواء عيدروس الزبيدي، ناقش خلالهما تجاوز التحديات التي تعترض تنفيذ اتفاق الرياض والوضع العام والأمن في مدينة عدن.

خروقات إعلام الإخوان ومراقبون يحذّرون

عراقيل متعددة يضعها حزب الإصلاح اليمن (إخوان اليمن) أمام تنفيذ اتفاق الرياض الموقع في (5 نوفمبر الماضي) بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة اليمنية، في ظل عدم التزام من قبل جناح الإخوان المنتمي للحكومة اليمنية، وتنصّله من تنفيذ الاتفاق، ومن بين تلك العراقيل استمرار الحملات الإعلامية التي نص الاتفاق على وقفها.

الحملات الإعلامية المسيئة بكافة أشكالها، والتصريحات الإعلامية الحكومية، والتي نصّ اتفاق الرياض على وقفها بين جميع الأطراف، تشهد تصعيدًا من قبل إعلام ومسؤولي إخوان اليمن والإعلام الداعم والموجه لهم وعلى رأسه الإعلام القطري بزعامة قناة الجزيرة، حيث تذهب هذه الوسائل بعكس نصوص اتفاق الرياض، ولم تتوقف عن الحملات المسيئة، ما يعني التنصّل من تنفيذها.

وتأتي التصريحات الإعلامية لبعض مسؤولي الحكومة، المحسوبين على جناح الإخوان، ضمن التصعيد الإعلامي المناهض لنص اتفاق الرياض بخصوص الحملات الإعلامية، حيث يطلقون تصريحات تستهدف التحالف العربي وتحرض عليه وعلى تنفيذ اتفاق الرياض، بل أن بعض التصريحات تتضمن تهديدات ووعيداً للتحالف، ومنها التصريح الذي أطلقه وزير النقل المرحّل صالح الجبواني، وقبله تصريحات الميسري.

ولم تقتصر الحملات الإعلامية الإخوانية استهداف الإمارات والجنوب؛ بل تصاعدت مؤخرا وعقب اتفاق الرياض لتشمل السعودية، حيث صعّد إعلام إخوان اليمن مؤخرا من مهاجمة السعودية عبر وسائل الإعلام المختلفة، وبرامج التواصل الاجتماعي، ودشن الأسبوع الماضي على تويتر قادة وصحفيون ونشطاء من الإخوان هاشتاج يهاجم السعودية ويدعو لرحيل قواتها من محافظة المهرة.

وتزامن تدشين الهاشتاج مع تكثيف وسائل إعلام الإخوان، لا سيما القنوات الإخبارية - وبزعامة قناة الجزيرة الداعم والموجه لإعلام الإخوان- من التقارير والنقاشات التي تهاجم الجهود السعودية ودورها إلى جانب الإمارات في إنجاز وإنجاح حوار جدة والوصول لتوقيع اتفاق الرياض.

ويركز إعلام الإخوان والجزيرة والنشطاء على برامج التواصل الاجتماعي، من خلال تدشين الهاشتاج وتكثيف التقارير إلى استهداف جهود السعودية بشكل مباشر، والتحريض على تعطيل اتفاق الرياض، في موقف ورسالة تتعارض مع موقف الحكومة الذي يبارك الاتفاق ويدعو لتنفيذه.

وأكد مراقبون سياسيون على أن استمرار الحملات الإعلامية الإخوانية وإعلام قطر المساند لها، والتصريحات التي تحرض ضد التحالف وتستهدفه، وكذا تستهدف الجنوب والمجلس الانتقالي، تعد خرقا واضحا وانتهاكا للهدنة الإعلامية، من قبل جناح الإخوان في الحكومة وتنصّل من تنفيذ اتفاق الرياض، في الوقت الذي التزم المجلس الانتقالي الجنوبي بوقف الحملات الإعلامية، وصار ينتهج رسالة إعلامية تساند تنفيذ اتفاق الرياض.

وحذروا من استمرار حملات الإساءة والتحريض من قبل إعلام ومسؤولي الإخوان، باعتبارها تتعارض مع اتفاق الرياض، وتؤشر على مزيد من التصعيد في الجانب الإعلامي، ما يعني وضع مزيد من العراقيل أمام تنفيذ اتفاق الرياض.

ودعا المراقبون التحالف العربي إلى الضغط على الجانب الحكومي لإلزام جناح الإخوان بوقف حملات الإساءة والتحريض الإعلامية، باعتباره الضامن والمشرف على تنفيذ اتفاق الرياض الذي نص في إحدى فقراته على وقف الحملات الإعلامية.